ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

12 مارس 2024

أسبوع
الإصلاح الاقتصادي

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
أسماء فهمي
سالي عاشور
أمل إسماعيل
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

24 معلومة مصورة

25 مقالات تحليلية

تقديم

على الرغم من التحديات الإقليمية والعالمية، تواصل مصر مسيرة الإصلاحات الاقتصادية بثبات، إيمانًا منها بقدرة هذه الإصلاحات على تحقيق الاستقرار والنمو على المدى الطويل. ففي الأيام الأخيرة، شهدت مصر عددًا من التطورات المهمة على الصعيد الاقتصادي، كان من أبرزها قيام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة 600 نقطة أساس وتحديد سعر الصرف وفقًا لآليات السوق في اجتماع استثنائي. وعلى الصعيد الإقليمي، تُهدد الحرب في السودان بأكبر أزمة جوع في العالم، وتُدرك مصر خطورة هذه الأزمة، وتعمل على مساعدة السودان في تجاوز هذه المحنة. أما على الصعيد العالمي، يؤكد البنك الدولي أن سد الفجوة بين الجنسين قد يرفع الناتج المحلي العالمي أكثر من 20%. وتُقدم نشرة اليوم إنفوجراف يوضح رحلة تحرير سعر الصرف من عام 2016، بالإضافة إلى مقالين عن تحرير سعر الصرف وجهود الحكومة المصرية لضبط الأسعار قبل شهر رمضان. وتُظهر هذه التطورات التزام الحكومة المصرية بإجراء إصلاحات اقتصادية جريئة، حتى وإن كانت صعبة في بعض الأحيان. ونجد أن هذه الإصلاحات تهدف إلى تحقيق الاستقرار والنمو على المدى الطويل، وتحسين حياة المواطنين.

أبرز قضايا الأسبوع

تشهد الساحة الاقتصادية المصرية حراكًا ملحوظًا يطغى عليه التفاؤل بسبب الإصلاحات الاقتصادية. فمحليًا، فوجئ الجميع بقيام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة 600 نقطة أساس وترك سعر الصرف لآليات السوق في اجتماع استثنائي، تزامنًا مع تأمين قرض صندوق النقد الدولي، وأدت تلك الإصلاحات إلى الإفراج عن بضائع بقيمة 6 مليارات دولار، تراكمت خلال الأشهر الماضية بسبب أزمة نقص العملة الأجنبية. وبينما تتصدر هذه الأخبار المشهد الاقتصادي، تتجه الأنظار إلى الأسابيع القادمة لمعرفة كيفية تفاعل الأسواق مع هذه التطورات، وتأثيرها على مسار الاقتصاد المصري. في هذه النشرة، سنناقش هذه الأخبار بمزيد من التفصيل، ونُقدم تحليلًا للتوقعات المستقبلية للاقتصاد.

أحداث محلية

المعاملات الخارجية

- **المركزي المصري يرفع أسعار الفائدة 600 نقطة أساس في اجتماع استثنائي**

رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بواقع 600 نقطة أساس في اجتماع استثنائي يوم 6 مارس لكبح جماح التضخم، بحسب بيان

صحفي نشر على الموقع الإلكتروني للبنك. وزاد بذلك البنك المركزي أسعار الفائدة بإجمالي 1900 نقطة منذ مارس 2022 عندما بدأ في تخفيض سعر صرف الجنيه من مستوى 15.7 جنيه للدولار. وأضاف المركزي في البيان، أنه من المتوقع أن يتخطى التضخم المعدل المستهدف والمعلن من قبل البنك المركزي المصري البالغ 7% في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2024. وبلغت أسعار عائد الإيداع والإقراض في مصر لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي 27.25%، 28.25% و27.75%، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم ليصل إلى 27.75%.

- **سعر الجنيه المصري ينخفض لمستوى قياسي عقب رفع الفائدة المفاجئ**

سمح البنك المركزي المصري بتخفيض سعر صرف الجنيه لأول مرة منذ أكثر من 14 شهرًا مقابل الدولار الأميركي، عقب الخطوة المفاجئة برفع أسعار الفائدة بنحو 600 نقطة أساس يوم 6 مارس في اجتماع استثنائي. وبلغ متوسط سعر الصرف 49.45 جنيه لكل دولار في أكثر من 10 بنوك مصرية بحلول الساعة 1500 بتوقيت القاهرة، وما يمثل ارتفاعًا في سعر الدولار مقابل الجنيه بنسبة 60%. والتراجع القياسي لسعر العملة المحلية في مصر، يعد الأحدث منذ يناير 2023. كان البنك المركزي المصري سمح بتخفيض قيمة الجنيه ثلاث مرات منذ أوائل عام 2022، مما أدى إلى خسارة نصف قيمته مقابل الدولار.

- **بنكا «الأهلي» و «مصر» يطرحان شهادات ادخار بعائد قياسي 30% للسنة الأولى**

قرر بنكا «مصر» و«الأهلي»، أكبر مصرفين حكوميين في البلاد، طرح شهادات ادخار لمدة 3 سنوات بعائد قياسي 30% سنويًا للعام الأول، و25% للعام الثاني، و20% للعام الثالث، بعد وقتٍ قصير من رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بواقع 600 نقطة أساس في اجتماع استثنائي يوم 6 مارس لكبح جماح التضخم. وأشار البنك الأهلي أيضًا إلى تعديل سعر العائد على الشهادات البلاتينية المتناقصة 3 سنوات، بدورية صرف العائد شهريًا، لتصبح بعائد سنوي 26% للعام الأول، و22% للعام الثاني، و18% للعام الثالث للإصدارات الجديدة بدءًا من اليوم. ومع الرفع اليوم، يكون البنك المركزي زاد أسعار الفائدة بإجمالي 1900 نقطة منذ مارس 2022 عندما بدأ بتخفيض سعر صرف الجنيه من مستوى 15.7 جنيه للدولار.

- **بنوك مصر توقف دعم الصناعة بالفائدة المخفضة بطلب من «المركزي»**

علقت بنوك مصر منح تمويلات جديدة ضمن مبادرة الصناعة ذات الفائدة المنخفضة البالغة 11% التي تدعمها وزارة المالية، بسبب ارتفاع تكلفة الأموال على الموازنة العامة للدولة. وفي مارس 2023، أصدر البنك المركزي المصري تعليمات للقطاع المصرفي بشأن مبادرة تمويل الشركات والمنشآت من القطاع الخاص العاملة في الأنشطة الصناعية والزراعية لدعم القطاعات الإنتاجية بشريحة تمويلية قيمتها

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

150 مليـار جنيـه، وبسـعر عائـد متناقـص يبلـغ 11%، مقابـل أسـعار الفائـدة علـى الإقـراض البالغـة 22.25%.

- **رئيـس بحـوث هيرميـس: البنـوك الصغيـرة فـي مصـر تحمـل فرصًـا كبيرة للنمو والاسـتثمار**

رجح أحمد شـمس الدين، رئيس قطاع البحوث في شـركة «إي إف جي هيرميـس القابضـة»، أن يكـون قطاع البنـوك في مصر أحـد القطاعات الجاذبـة للاسـتثمار لما يحملـه مـن فـرص نمو كبيـرة. وأضـاف أنه حتى بعـد تحريـر سـعر صـرف الجنيـه المصـري المرتقـب، سـتظل الملاءة الماليـة للبنـوك جيـدة جـدًا خاصـة البنـوك الصغيـرة، التـي تحمـل فرصًا كبيـرة للنمـو والاسـتثمار. وأضـاف أن القطـاع العقـاري أحـد القطاعات الواعـدة فـي مصـر، رغـم أزمـة السـيولة التـي تمـر بهـا الدولـة والتـي علـى وشـك أن تخـرج منهـا بعـد مشـروع رأس الحكمـة والحديـث عـن اسـتثمارات فـي قطاعـات مختلفـة.

- **صافـي الأصـول الأجنبيـة لبنـوك مصـر يسـجل عجـزًا قياسـيًا عنـد 28.96 مليـار دولار**

تفاقـم إجمالـي عجـز صافي الأصـول الأجنبيـة للبنوك المصرية، شـاملةً البنـك المركـزي، ليسـجل مسـتوى تاريخيًـا جديـدًا عنـد 28.96 مليـار دولار نهايـة ينايـر 2024، بزيـادة 6.5% عـن الشـهر السـابق، وفـق بيانـات نُشـرت علـى موقـع «المركـزي». بذلـك يكـون صافـي عجـز الأصـول الأجنبيـة لبنـوك مصـر ارتفـع خـلال شـهر فقـط بنحـو 1.77 مليـار دولار، مـا يعكـس حجـم التحديـات التـي تواجـه القطـاع المصرفـي المصـري.

وبدأ صافي الأصول الأجنبية في القطاع المصرفي المصري رحلة التراجع في أكتوبر 2021، ثم تحوّل إلى قيمة سالبة، ما يعني أن الالتزامات بالعملات الأجنبية تجاوزت الأصول التي يمتلكها من غير العملة المحلية، وذلك بدايةً من شهر فبراير 2022، بالتزامن مع الحرب الروسية الأوكرانية.

- **المركزي المصري يطالب البنوك بتدبير العملات الأجنبية لكافة طلبات الاستيراد**

وجه البنك المركزي المصري، البنوك العاملة في البلد العربي الأكبر من حيث تعداد السكان، بتدبير العملات الأجنبية لكافة طلبات الاستيراد، بهدف ضبط سوق الصرف. وسيتخذ المركزي إجراءات صارمة مع العملاء الممتنعين عن تنفيذ طلبات الاستيراد وفق سعر الصرف الجديد، إذ طالب البنوك بـ «حذف طلبات التدبير (العملة الأجنبية) التي امتنع العملاء عن تنفيذها وفق سعر صرف يوم 6 مارس».

- **المركزي المصري يوجه البنوك بزيادة سقف بطاقات الائتمان**

وجّه البنك المركزي المصري البنوك العاملة في البلاد بزيادة الحدود الشهرية لاستخدام بطاقات الائتمان في المعاملات بالعملة الأجنبية داخل مصر. وتأتي التعليمات للبنوك العاملة في مصر، بعدما أوقف «المركزي» استخدام بطاقات الخصم للعملاء بالخارج، في الربع الأخير من 2023، وخفض حدود استخدام «بطاقات الائتمان» في

المعاملات بالعملة الأجنبية إلى 250 دولارًا شهريًا للعملاء داخل مصر، قبل أن تخفضها بعض البنوك لما يبلغ بين 50 و70 دولارًا شهريًا مطلع عام 2024.

- **المركزي المصري يبيع أكثر من مليار دولار للبنوك لتغطية طلبات استيراد**

باع البنك المركزي المصري يوم 6 مارس أكثر من مليار دولار في سوق ما بين البنوك (إنتربنك) لتغطية طلبات استيراد سلع أساسية منها الأدوية، والأغذية، والأعلاف، المعلقة لدى البنوك. وتعد الإنتربنك، هي سوق مشتركة بين البنوك بغرض توفير العملات المحلية والأجنبية ما بين المصارف العاملة بمصر.

- **محافظ المركزي المصري: أصبح لدينا ما يفيض عن سداد التزاماتنا الدولارية**

قال محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله إن إمكانيات المصرف كانت تكفي فقط لتدبير الدولار للسلع الأساسية والاستراتيجية التي كان أغلبها مدعّم في الفترة الماضية، واليوم «بات لدينا ما يكفي لسداد التزاماتنا ويفيض، خاصة مع توحيد سعر الصرف». كما أضاف حسن عبد الله أن قرارات البنك المركزي التي تم اتخاذها اليوم هي مجرد بداية فقط، وتحتاج للتكامل بين السياسة النقدية والاقتصاد الحقيقي، مشيرًا إلى أن البنك المركزي لديه خطة واضحة لكبح التضخم. مؤكدًا أن البنك المركزي «لم ولن يعد يستهدف سعر صرف محدد، بل التضخم».

التقارير الدولية

- **صندوق النقد يوافق على زيادة برنامج إقراض لمصر إلى 8 مليارات دولار**

اتفقت مصر مع صندوق النقد الدولي على زيادة قيمة برنامج التمويل الممنوح للبلاد من 3 مليارات دولار إلى 8 مليارات دولار، كما توصلت لاتفاق مع خبراء الصندوق بشأن المراجعتين الأولى والثانية بموجب اتفاق الصندوق الممدد، بعد الجهود التي اتخذتها القاهرة التي شملت خفض قيمة العملة بشكل كبير ورفع أسعار الفائدة. وقال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي إن مصر وقعت اليوم اتفاقية مع صندوق النقد الدولي لرفع قيمة التمويل الممنوح للبلاد من 3 مليارات دولار إلى 8 مليارات دولار.

- **«موديز» تعدل آفاق تصنيف مصر الائتماني إلى «إيجابية»**

عدّلت وكالة موديز للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية لتصنيف ديون الحكومة المصرية إلى «إيجابية» من «سلبية»، كما أكدت تصنيف إصدارات البلاد بالعملات الأجنبية والمحلية على المدى الطويل عند «Caa1». وغيّرت «موديز ريتنغز» (Moody›s Ratings) نظرتها المستقبلية لمصر إلى إيجابية لتعكس «الدعم الكبير الرسمي والثنائي» الذي تم الإعلان عنه، والإجراءات الملحوظة التي اتخذت الأسبوع الماضي والتي «ستدعم إعادة التوازن للاقتصاد الكلي حال استمرارها»، وفق تقرير وكالة التصنيف الائتماني الصادر.

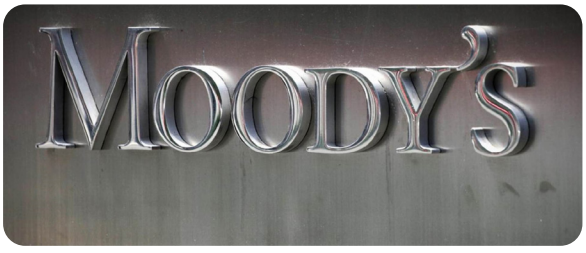

- **عـودة «مورغـان سـتانلي» و«سـيتي» و«غولدمـان» للاسـتثمار بـأدوات الديـن المصريـة**

عادت المؤسسات المالية الأجنبية للشراء في أدوات الدين الحكومية المصرية من جديد يوم 7 مارس، أبرزهم «غولدمان ساكس»، و«سيتي بنك»، و«مورغان ستانلي». وقد باع البنك المركزي المصري نيابة عن وزارة المالية، يوم الخميس7 مارس، أذون خزانة لأجل سنة بقيمة 87.8 مليار جنيه (1.78 مليار دولار) في عطاء بمتوسط عائد بلغ 32.303%. ومع استقرار سعر الصرف الأيام القليلة المقبلة، من المتوقع عودة باقي المؤسسات الأجنبية للاستثمار بأدوات الدين الحكومية.

- **«التمويـل الدولـي» يتوقـع عملـة مصـر عنـد 42.5 جنيهًـا للـدولار العـام المالـي المقبـل**

توقع معهد التمويل الدولي أن ترتفع قيمة العملة المصرية إلى 42.5 جنيهًا للدولار في العام المالي 2024 /2025، وهو أقل من السعر الحالي عند 49.57 أمام العملة الخضراء وفق بيانات البنك المركزي المصري. ويبدأ العام المالي بمصر في أول يوليو حتى نهاية يونيو من عام 2025. وقدر المعهد، في تقرير، أن يبلغ متوسط سعر صرف العملة المصرية نحو 33.5 أمام الدولار في العام المالي 2024. وتعد هذه أول تقديرات من مؤسسة دولية حول الاقتصاد المصري بعدما سمح البنك المركزي المصري، يوم 6 مارس، بتخفيض سعر صرف الجنيه لأول مرة منذ أكثر من 14 شهرًا، وتزامن ذلك مع قراره برفع أسعار الفائدة 600 نقطة أساس.

مؤشرات قطاعية

- **انكماش قطاع الأعمال في مصر يتفاقم بضغط أزمة سعر الصرف والتضخم**

تفاقم انكماش نشاط الأعمال بالقطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر خلال فبراير، بضغط من أزمة سعر الصرف المتفاقمة والانخفاض الحاد في مبيعات العملاء، وفق مؤشر مديري المشتريات الصادر عن «إس آند بي غلوبال». وتراجع المؤشر إلى 47.1 في فبراير، من 48.1 في يناير، ما يشير إلى تدهور كبير في وضع القطاع، وتمثل هذه القراءة أدنى مستوى لها في 11 شهرًا. كما تزايد عدد الشركات التي سجلت زيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج، حيث فاقم التراجع الملحوظ في حركة الشحن عبر قناة السويس من نقص العملة الأجنبية.

- **مصر تعتزم استيراد مليون طن سكر في 2024 لحل أزمة شح المعروض**

تعتزم الحكومة المصرية، استيراد مليون طن سكر أبيض خلال عام 2024، للعمل على حل أزمة شح المعروض في الأسواق المحلية، على أن تبدأ باستيراد 300 ألف طن بشكل عاجل، بحسب بيان لمجلس الوزراء المصري. قال وزير التموين والتجارة الداخلية المصري علي المصيلحي، إن قرار استيراد مليون طن سكر أبيض خلال عام 2024 يعد الأكبر منذ عام 2018. وكانت

مصر تستورد كميات أكبر من مليون طن قبل 7 سنوات بحسب الوزير، الذي أكد أن الجزء الأكبر من كميات السكر سيتم استيرادها عن طريق القطاع الخاص والقطاع الصناعي.

- **مصر تترقب الإفراج عن بضائع بـ 6 مليارات دولار من الموانئ**

تبلغ قيمة البضائع المكدسة في الموانئ المصرية نحو 6 مليارات دولار حاليًا، بما في ذلك المنتجات البترولية، بحسب رئيس مصلحة الجمارك الشحات غتوري. أقرّ البنك المركزي المصري أمس يوم 6 مارس تعويم سعر صرف الجنيه لأول مرة منذ أكثر من 14 شهرًا مقابل الدولار الأميركي، بتركه لآليات العرض والطلب في السوق، عقب الخطوة المفاجئة برفع أسعار الفائدة بنحو 600 نقطة أساس يوم 6 مارس في اجتماع استثنائي.

- **الصناعة في مصر بين أوجاع رفع الفائدة وتحرير سعر الصرف**

في الوقت الذي استفادت فيه قطاعات عديدة بمصر من تحرير سعر الصرف ورفع الفائدة، وخاصة التي تعتمد مبيعاتها على الصادرات، إلا أنهما زادا من أوجاع القطاع الصناعي الذي واجه آخر عامين أزمة خانقة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص الدولار وهو ما هدد بإغلاق عدد كبير من المصانع التي تعمل في القطاعات الاستراتيجية. وأثار قرار البنك المركزي المصري يوم 6 مارس برفع الفائدة على الإيداع والإقراض 600 نقطة أساس

حفيظة المُصنعين ورجال الأعمال، الذين اعتبروه ارتفاعًا «كبيرًا وغير متوقع» وسيؤثر على أصحاب الأعمال المقترضين من البنوك، ما سينعكس على أسعار السلع المختلفة.

أسواق المال والاستثمار

- **الأموال الساخنة تتأهب لدخول مصر مع عودة جاذبية سنداتها المحلية**

سيجد مديرو الاستثمار الذين سحبوا حوالي 20 مليار دولار من مصر في غضون أشهر قبل عامين، الآن أماكن قليلة جاذبة للاستثمار في الأسواق الناشئة. لم يحسم المستثمرون موقفهم بعد إزاء مصر، بعد يوم شهد خفض قيمة عملتها بأكثر من 38% في أعقاب رفع قياسي لأسعار الفائدة بمقدار 600 نقطة أساس. ولكن دعم قرض صندوق النقد الدولي الموسع بقيمة 8 مليارات دولار- والتزام دولة الإمارات العربية المتحدة بأكثر من أربعة أضعاف هذا المبلغ- قد قلب السيناريو لبعض أكبر الأسماء في مجال التمويل مثل «أفيفا إنفستورز» (Aviva Investors) و«فانغارد أسيت سيرفيسز (Vanguard Asset Services)».

- **مصر تدرس توسعة جديدة في قناة السويس لتسريع زمن العبور**

تجري مصر دراسة جدوى بشأن توسعة قناة السويس في محاولة لتسريع أوقات العبور، وتجنب الاختناقات المرورية البحرية المحتملة في الممر المائي الذي يتنقل خلاله 12% من التجارة البحرية العالمية. وصرح أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، إن المشروع يهدف إلى تحويل الحارات ذات المسار الواحد –بطول 50 كيلومترًا في الجزء الشمالي و30 كيلومترًا في الجزء الجنوبي– إلى معابر

مزدوجة المسار. وقبل ما يقرب من عقد، أكملت مصر توسعة أخرى للقناة بقيمة 8 مليارات دولار بهدف تقليل أوقات الانتظار وجذب مزيد من السفن. كما أضاف أن توسعة المجرى الملاحي للقناة وازدواجه بالكامل ستُموّل من ميزانية الهيئة، وستكون بالجنيه.

- **«كونتكت المالية» المصرية تخطط لدخول السوق السعودية مطلع 2025**

تعتزم «كونتكت المالية القابضة» المصرية دخول السوق السعودية بداية من عام 2025، بهدف تقديم خدمات التمويل للجالية المصرية البالغ عددها 3 ملايين نسمة، بحسب سعيد زعتر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة، الذي أشار إلى أن الدراسات جارية حاليًا حول التكلفة، والمواقع التي يتركز فيها المصريون داخل المملكة. وأضاف زعتر أن «كونتكت» ستباشر تقديم الخدمات للمقيمين المصريين في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الثاني من عام 2024، بحجم تمويلات مستهدف يبلغ 600 مليون جنيه.

- **«أزيموت مصر» تخطط لإطلاق أول صندوق استثمار في الفضة**

تخطط «أزيموت مصر للاستثمار» لتدشين أول صندوق استثمار في الفضة خلال فترة قريبة، مدعومًا بارتفاع معدل الطلب على المعادن النفيسة، بحسب أحمد أبو السعد، الرئيس التنفيذي للشركة. وأضاف

أبـو السـعد أن الحجـم المبدئـي للصنـدوق الأول من نوعه فـي مصر قد يتـراوح بيـن 150 و200 مليـون جنيـه؛ «لتزيـد فيما بعد بحسـب الإقبال، مثلما حدث في صندوق اسـتثمار الذهب الذي بدأنـاه بنحو 153 مليون جنيـه، إلـى أن وصـل حجمـه لحوالـي مليار جنيـه حاليًا». وجمـع صندوق اسـتثمار «غولـد -AZ» فـي مصـر نحـو 153 مليـون جنيـه مـن شـريحة الاكتتـاب الأولـى بوثائقـه فـي يونيـو 2023، من خـلال اسـتقطابه أكثر مـن 7 آلاف مسـتثمر، معظمهـم من المواطنيـن المصريين.

- **شركات مقاولات مصرية تتوسع خارجيًا وسط تأخر صرف التعويضات**

اتجهـت كبـرى شـركات المقـاولات المصريـة للتوسـع فـي الأسـواق الخارجيـة فـي ظـل اسـتمرار ضبابيـة تسـعير العملـة المحليـة مقابـل الـدولار حتـى بعـد صفقـة الإمـارات، بجانـب عـدم توافـر مدخـلات البناء، وتأخـر صـرف متأخـرات فـروق العملـة. وتعـد السـعودية، وأفريقيـا أبـرز الأسـواق الجديدة التي سـيلجئون إليها. وتأتي تلك التوسعات بعد إعلان مجلـس الـوزراء المصـري نهاية يناير 2024، موافقتـه على خفض 15% مـن الإنفـاق الاسـتثماري بميزانيـة العام المالـي الجـاري 2023-2024، مـع مراعـاة عـدد مـن الاسـتثناءات، منهـا الجهـات التـي تجـاوزت نسـبة الإتاحـة بهـا 50%، كمـا حظـر إبـرام أية تعاقـدات على تلك المشـروعات سـواء بالأمـر المباشـر أو المناقصـات العامة حتـى نهاية السـنة المالية 2025/2024.

- **أسهم البنوك والبتروكيماويات تقود بورصة مصر لمستوى قياسي**

قـادت أسـهم قطاعـي البنـوك والبتروكيماويـات بورصـة مصـر لأعلـى مسـتوى علـى الإطلاق خلال منتصـف معاملات يوم 6 مـارس، بالتزامن مـع رفـع البنـك المركـزي المصـري أسـعار الفائـدة بنحـو 600 نقطـة

أساس، وسماحه للعملة المحلية بالتراجع لمستوى قياسي بالسوق الرسمية تجاوزت في بعض البنوك 49 جنيهًا للدولار في أول تحريك لسعر الصرف منذ 14 شهرًا. وقفز المؤشر المصري الرئيسي 3.5% إلى 31754 نقطة بتداولات تجاوزت 6.3 مليار جنيه وسط مشتريات قوية من قبل المؤسسات المحلية. والقيمة السوقية للأسهم زادت 84 مليار جنيه لتبلغ 2.163 تريليون جنيه بحلول الساعة 12.10 بتوقيت القاهرة، وأوقفت بورصة مصر التداول على أكثر من 27 سهمًا لمدة 10 دقائق لارتفاعها بأكثر من 10%.

- **أرض الحزب الوطني في مصر تتحول إلى فندق وبرج سكني فاخر بحلول 2028**

وافقت الحكومة المصرية، على تخصيص مشروع تطوير أرض «الحزب الوطني» المنحل في وسط القاهرة، لشركتي «نايلوس» للخدمات الفندقية والتجارية، و«نايلوس» للخدمات السكنية، لإنشاء برجين فندقي وسكني، بحسب قرار رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي. ويضم البرج الأول وحدات فندقية وإدارية وتجارية بارتفاع 75 طابقًا، أما الثاني فتم تخصيصه لإقامة برج سكني يضم 446 وحدة سكنية فاخرة بارتفاع 50 طابقًا، على أن يتم الانتهاء منهما في عام 2028.

- **بدء ترفيق المرحلة الثانية بالعاصمة الإدارية في مصر 2025 بتكلفة 240 مليار جنيه**

تبدأ شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية في مصر، بترفيق المرحلة الثانية من المدينة، مطلع العام المقبل بتكلفة تبلغ 240 مليار جنيه (4.8 مليارات دولار)، بحسب خالد عباس رئيس الشركة.

وفي ديسمبر 2023، أكد عباس خلال لقائه مطورين عقاريين، أن الشركة ستنفق 60 مليار جنيه في عام 2024، لتسريع عمليات الإنشاءات وتشييد المرافق وتطوير البنية التحتية.

أخبار السياحة

- **«جاز» تستهدف إضافة 2500 غرفة فندقية في مصر بنهاية هذا العام**

تعمل مجموعة «جاز» للفنادق على زيادة عدد غرفها الفندقية بنحو 2500 غرفة خلال عام 2024 بمناطق البحر الأحمر والقاهرة، والساحل الشمالي في مصر، بحسب علاء عاقل، الرئيس التنفيذي للمجموعة. كما أضاف أن تلك الزيادة تمثل 17% ليصل إجمالي الطاقة الفندقية للمجموعة 20 ألف غرفة نهاية 2024، من خلال ضخ استثمارات جديدة تقدر بنحو 6.5 مليار جنيه. وتدير «ترافكو» نحو 65 فندقًا في مصر، موزّعة على كافة المناطق السياحية، خاصة البحر الأحمر والأقصر وأسوان والساحل الشمالي.

- **البيانات وإحصاءات المسافرين تظهر انتعاش السياحة في مصر**

انتعشت السياحة الوافدة إلى مصر بقوة في عام 2023، إذ استقبلت أرض الفراعنة 14.9 مليون زائر دولي خلال عام 2024، وهو رقم قياسي منذ الانتفاضة المؤيدة للديمقراطية عام 2011. بالنسبة لدولة تواجه

مشاكل اقتصادية، رسمت طفرة الزوار مسارًا واعدًا. واجهت تلك الطفرة في أعداد السائحين الوافدين، تهديدًا في 7 أكتوبر، عندما هاجمت حماس إسرائيل وأشعلت حربًا على طول الحدود الشمالية الشرقية لمصر على بعد ما يزيد قليلًا عن 200 ميل من القاهرة. بعد مرور نحو خمسة أشهر، خفضت مصر توقعاتها بشأن السياحة. مع ذلك، فهي لا تزال تسجل نموًا من حيث عدد الوافدين الدوليين.

أخبار التكنولوجيا والاتصالات

- **فودافون مصر: انقطاع الاتصالات والإنترنت سببه تحديث الشبكة**

تعاني شركة «فودافون مصر»، إحدى شركات تشغيل الهاتف المحمول الرئيسية في البلاد، من عطل فني في شبكتها أدى إلى انقطاع الاتصالات وخدمات الإنترنت عبر الهاتف المحمول، كما تسبب في وابل من الشكاوى على وسائل التواصل الاجتماعي. وقالت الشركة ردًا على استفسارات العملاء يوم 5 مارس على حسابها بموقع التواصل الاجتماعي «إكس» (X):

«نواجه حاليًا بعض الصعوبات في شبكتنا ونعمل على حلها في أقرب وقت ممكن». قالت «فودافون مصر» في رسالة إلى إن بعض مناطق البلاد تواجه صعوبات في تشغيل بعض خدمات الجيل الرابع نتيجة تحديثات لأحد مكونات الشبكة تمت صباح اليوم، وتعمل «فودافون» على استعادة الخدمة في أسرع وقت ممكن، كما تعتذر عن أي صعوبات قد تواجه العملاء.

إقليميًا:

- **إسرائيل تبيع أول سندات دولية منذ الحرب على غزة**

باعت إسرائيل سندات دولية بقيمة 8 مليارات دولار، في أول صفقة من نوعها بالأسواق العامة منذ اندلاع الحرب مع حماس، وأكبر عملية بيع لسندات دولارية في تاريخها. وبلغت طلبات المستثمرين على السندات المطروحة مجتمعة حوالي 34 مليار دولار على الأقل. يأتي هذا الإقبال القوي على الطرح بوقت تطمح فيه إسرائيل إلى دعم اقتصادها ومواصلة الحرب ضد حماس، إذ عانى الاقتصاد الإسرائيلي من الاضطرابات جراء الحرب. وانكمش اقتصاد إسرائيل بوتيرة كبيرة، تُعد واحدة من الأعمق في التاريخ، بعد اندلاع الحرب في غزة، حيث تسبب النزاع في شلل بأداء الشركات، مع انطلاق عمليات إخلاء واستدعاء عسكرية قياسية لجنود الاحتياط، مما قلب النشاط الاقتصادي في البلاد رأسًا على عقب.

- **حرب السودان تهدد بأكبر أزمة جوع في العالم**

تهدد الحرب في السودان الأمن الغذائي لـ 25 مليون شخص في جميع أنحاء السودان وجنوب السودان وتشاد، ما يجعلها أكبر أزمة جوع في جميع أنحاء العالم، وفقًا لسيندي ماكين، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، التي دعت لتأمين الوصول إلى السكان دون عوائق ولمزيد من التمويل لمساعدة المجتمعات. كما قالت منظمة الإغاثة إن حوالي 90% من الأشخاص الذين يواجهون مستويات طارئة من الجوع في السودان عالقون في مناطق يتعذر على برنامج الأغذية العالمي الوصول إليها إلى حد كبير. أدت المعارك لفرار 9 ملايين من منازلهم، ما خلق أكبر أزمة نزوح في العالم.

عالميًا:

- **بريق الأسواق الناشئة في أعين المستثمرين يتواصل للشهر الرابع**

جذبت الأسواق الناشئة تدفقات بقيمة 22.2 مليار دولار في فبراير 2024، لتواصل جذب الاستثمارات للشهر الرابع على التوالي، وفق معهد التمويل الدولي، موضحًا أن التدفقات إلى الأسهم بلغت 17.2 مليار دولار والسندات 5 مليارات دولار. كما أشار إلى أنه خلال فبراير 2024، سجلت الأسهم الصينية تدفقات داخلة للمرة الأولى، بعد 6 أشهر من عمليات التخارج المتواصلة التي بلغت قيمتها حوالي 24.4 مليار دولار منذ أغسطس 2023.

- **البنك الدولي: سد الفجوة بين الجنسين قد يرفع الناتج المحلي العالمي أكثر من 20%**

قال البنك الدولي يوم 4 مارس، إن إنهاء القوانين والممارسات التمييزية التي تمنع النساء من العمل أو تدشين أنشطة أعمال يمكن أن يرفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من 20%، وهو ما سيضاعف معدل النمو العالمي على مدى السنوات العشر المقبلة. كما أظهر تقرير (المرأة وأنشطة الأعمال والقانون) السنوي العاشر للبنك الدولي أن النساء في المتوسط لا يتمتعن إلا بنسبة 64% من الحماية القانونية التي يحظى بها الرجال، وليس 77% كما أشارت التقديرات السابقة، ولا توفر أي دولة، ولا حتى الدول الأكثر ثراء، فرصا متساوية حقيقية.

معلومة مصورة

مسار تحرير سعر صرف الجنيه المصري
منذ 2016 حتى 2024

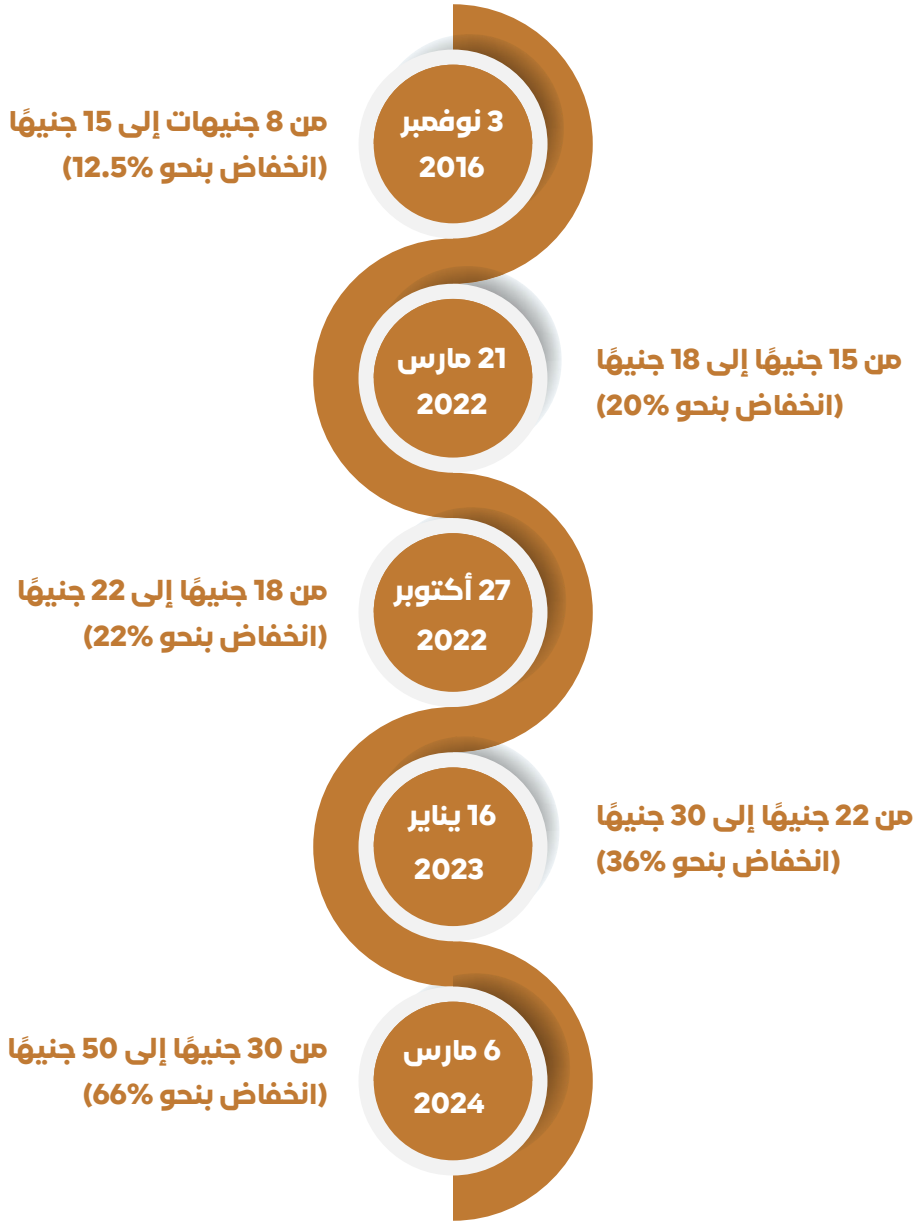

مقالات تحليلية

تحريـر سـعر الصـرف وتحقيـق الاسـتقرار الاقتصـادي فـي مصـر

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في الساعات الأولى من صباح يوم الأربعاء السادس من مارس 2024، تم نشر بيان من قبل لجنة السياسة النقدية خلال اجتماعها العاجل، حيث تضمن قرارًا برفع أسعار الفائدة الأساسية بواقع 600 نقطة أساس كما أعلن البنك المركزي عن السماح بتخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

دوافع تخفيض قيمة العملة المحلية

قـرر البنـك المركـزي تخفيـض قيمـة العملـة المحليـة بنـاءً علـى الظـروف المتراكمـة للاقتصـاد، بمـا فـي ذلـك تدهـور حصيلـة النقـد الأجنبـي، وتوسـع الفجـوة بيـن السـعر الرسـمي والسـعر المـوازي، وارتفـاع معـدل التضخـم، وزيـادة الحاجـة للعملـة الأجنبيـة لسـد التزامـات الدولـة، وزيـادة حركـة البضائـع فـي الموانـئ. ولكـن قبـل معالجـة التحديـات النقديـة، أولـت الحكومـة الأهميـة للتحكـم فـي معـدلات التضخـم. لـذا، اعتمـدت الدولـة سياسـات نقديـة انكماشـية بـدءًا مـن عـام 2022، برفـع أسـعار الفائـدة الأساسـية للبنـك المركـزي بشـكل اسـتباقي بمقـدار 800 نقطـة أسـاس، واسـتمرت هـذه

السياسة خلال عام 2023 بزيادة أخرى بمقدار 300 نقطة أساس. وفي عام 2024، تم رفع أسعار الفائدة بمقدار 800 نقطة أساس بعد أقل من ثلاثة أشهر من بداية العام، وعلى الرغم من استمرار السياسة النقدية الانكماشية منذ عام 2022 إلا أنها لم تكن كافية للسيطرة على معدل التضخم دون التعامل مع أوضاع سوق الصرف الأجنبي. تسبب نقص العرض الكلي في سوق السلع وعدم توفر النقد الأجنبي الكافي للإنتاج والبضائع المستوردة في تدهور الوضع بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة سياسات مالية توسعية من خلال إطلاق حزم اقتصادية لزيادة الطلب، مما أدى إلى فشل السياسة النقدية والمالية في تحقيق أهدافها.

إضافة إلى ذلك قبل التعامل مع سوق الصرف الأجنبي، حاولت الحكومة تقليص الفجوة بين سعر العملة الأجنبية في السوق الرسمية والسوق الموازية لتخفيف الآثار السلبية لتخفيض قيمة العملة المحلية بشكل عام، ويتطلب التعامل مع التحديات النقدية والاقتصادية الحالية تنفيذ استراتيجية شاملة تجمع بين السياسات النقدية والمالية والاقتصادية ويجب أن تركز هذه الاستراتيجية على تحقيق الاستقرار النقدي والتضخم المنخفض، وتعزيز القدرة التنافسية للبلاد، وتحسين الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز قطاعات الإنتاج المحلية، وتحسين البنية التحتية الاقتصادية.

انعكاسات القرار على الاقتصاد المصري

تتمثل أهم مصادر عرض العملة الأجنبية في: الصادرات، والإيرادات السياحية، ودخل قناة السويس، وتحويلات العاملين بالخارج،

وتدفقات الاستثمار الأجنبي والقروض الأجنبية. أما الطلب على العملة الأجنبية فيتمثل بشكل أساسي في: الواردات، وسداد القروض الأجنبية، وتحويلات الأرباح على الاستثمارات الأجنبية.

تتبني الدولة سياسة سعر الصرف المرنة في نوفمبر 2016 وجاء ذلك بعد استنزاف حصيلة الاحتياطي من النقد الأجنبي خلال الفترة السابقة؛ حيث انخفض الاحتياطي الأجنبي من 36 مليار دولار قبل يناير 2011 إلى 16.5 مليار دولار في يناير 2016 وهناك علاقة مباشرة بين سعر الصرف ومعدل التضخم، وهذا التأثير يتفاوت وفقًا لدرجة تعرض ذلك المنتج للعملات الأجنبية؛ حيث السلع المستوردة تامة الصنع تتأثر بنسبة 100% بمعدل التضخم في البلاد ويترتب على هذا قرار تحرير سعر الصرف موجة غلاء من الممكن أن تصيب كل السلع والمنتجات وتساهم في زيادة معدلات التضخم، وزيادة الواردات وانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية وزيادة الأسعار لم يعد مقصورًا على السلع المستوردة، فمعظم السلع المحلية يدخل في انتاجها مكون أجنبي بما في ذلك الحاصلات الزراعية كالتقاوي والأسمدة وأعلاف المواشي والدواجن.

ولكن تتخذ الدولة إجراءات من الممكن أن تساهم في تقليل أثر زيادة الأسعار على المواطنين لذا شملت قرارات الحماية الاجتماعية إقرار 15% زيادة في معاشات "تكافل وكرامة" بتكلفة 5,5 مليار جنيه، على أن يتم تخصيص 41 مليار جنيه لمعاشات "تكافل وكرامة" في العام المالي 2025/2024 بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50%، ليصل إلى 6 آلاف جنيه شهريًا، وزيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية؛ بحد أدنى يتراوح بين 1000 إلى 1200 جنيه شهريًا بحسب الدرجة

الوظيفية. وإعطاء مزيد من الاهتمام لقطاعي الصحة والتعليم؛ حيث تم تخصيص 15 مليار جنيه زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات. كما تم تخصيص 6 مليارات جنيه لتعيين 120 ألفًا من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى. بالإضافة إلى زيادة قيم المعاشات ضمن الحزمة العاجلة للحماية الاجتماعية، والتي تتضمن إقرار 15% زيادة في المعاشات لـ 13 مليون مواطن، بتكلفة إجمالية 74 مليار جنيه، لتصبح الزيادة خلال عام 55% من قيمة المعاش. رفع حد الإعفاء الضريبي لكافة العاملين بالدولة بالحكومة والقطاعين العام والخاص بنسبة 33%، من 45 ألف جنيه إلى 60 ألف جنيه، بتكلفة إجمالية سنوية 5 مليارات جنيه. وعليه تراجع المعدل السنوي للتضخم الأساسي لشهر يناير 2024 حيث سجل 31.2% مقارنة بمعدل بلغ 35.2% في ديسمبر 2023 ومن المتوقع زيادة معدلات التضخم بعد قرار تحرير سعر الصرف وزيادة أسعار السع الأساسية.

ومن المرجح أن ينعكس قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري لآليات العرض والطلب إيجابيًا على الاقتصاد المصري نظرًا لعودة تحويلات العاملين بالخارج للقطاع المصرفي بدلًا من تحويلها في السوق السوداء، حيث جذب سعر الصرف المرتفع في السوق الموازية العديد من التحويلات الخارجية نظرًا لارتفاعه في الأسواق الرسمية.

ومن شأن ارتفاع تحويلات العاملين في الخارج أن تساعد في زيادة وتعزيز وضع الاحتياطي النقدي المصري الذي وصل إلى 35.310 مليار دولار في نهاية شهر فبراير الماضي مقارنة بنحو 35.250 مليار دولار في نهاية شهر يناير 2024 بارتفاع قدره 60 مليون دولار، وهو ما سيعزز الثقة في الاقتصاد المصري من جديد.

والجدير بالذكر أن هذا السيناريو قد تحقق عقب قرار التعويم الذي اتخذه البنك المركزي المصري في نوفمبر 2016، حيث سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج قفزة كبيرة خلال العام المالي 2016 / 2017 وبلغت قيمتها نحو 21.8 مليار دولار بنسبة نمو بلغت نحو 27.7%. ثم واصلت الارتفاع خلال العام المالي 2017 / 2018 لتسجل نحو 26.4 مليار دولار بنسبة نمو بلغت نحو 21%.

ومن الجدير بالذكر أن بنود الموازنة العامة للدولة تتأثر بقرار التعويم، نظرًا لارتفاع قيمة الفوائد المستحقة على الديون، بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض لوزارة المالية وبسبب تأثيرات تغير سعر الصرف على قيمة الفوائد المسددة عن القروض بالعملة الأجنبية. ويحتل بند الفائدة المركز الأول في قائمة مصروفات الموازنة العامة للدولة حيث كانت مخصصاتها قد وصلت إلى نحو 1.120 تريليون جنيه من إجمالي المصروفات في موازنة 2024/2023، إلا أن وزارة المالية قد رفعت تقديراتها لقيمة الفوائد على الديون، في العاشر من فبراير 2024، بنحو 200 مليار جنيه أو بنسبة 17.9% خلال العام المالي الجاري، مقارنة بما كانت عليه في البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة.

كما رفعت وزارة المالية تقديرات لنسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 92.2% بنهاية يونيو المقبل مقابل 91.3%. ولهذا، ومع رفع سعر الفائدة وتحرير قيمة الجنيه المصري من الممكن أن تزيد قيمة الفوائد المستحقة على الديون، بما يعني زيادة المصروفات واتساع عجز الموازنة العامة للدولة، كما أدى تحرير سعر صرف الجنيه المصري إلى ارتفاع أسعار الذهب بشكل مباشر، حيث ارتبط سعر الذهب بسعر الدولار في السوق العالمي. ففي خلال اليومين الماضيين ارتفعت أسعار الذهب

عالميًا لمستوي تاريخي، إذ استقر الذهب عند نحو 2141.79 دولارًا للأوقية بنسبة ارتفاع تخطت 2%. بالتالي عند خفض قيمة الجنيه ترتفع أسعار الذهب محليًا، وهذا ما حدث بالفعل إذ صعدت أسعار الذهب في السوق المصرية بعد قرار تحرير سعر الصرف مباشرة، بنحو 300 جنيها للجرام، عيار 21، وهو الأكثر طلبا في البلاد، ليتجاوز 2900 جنيها للجرام. في حين سجل الذهب عيار 24 مستوى 3314 جنيها للجرام، واقترب عيار 18 من مستوى 2500 جنيها للجرام.

في الختام، يُعد قرار تحرير سعر الصرف قرارًا هامًا يحمل في طياته فوائد على الاقتصاد المصري. فمع انخفاض أسعار السلع المستوردة، وزيادة الصادرات، وتحويلات المغتربين، وجذب الاستثمارات الأجنبية، يُمكننا توقع تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وخفض معدلات البطالة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

مقالات تحليلية

ما بين رفع الفائدة والإفراج الجمركي:
كيف واجهت الدولة الموجة التضخمية قبل رمضان؟

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يجتاح العالم منذ انتشار جائحة كورونا حالة من عدم التوازن في جانبي العرض والطلب ناتجة عن تراجع إمدادات العديد من السلع بفعل حالات الإغلاق والإجراءات الاحترازية التي شهدها العالم، بالتزامن مع زيادة الإقبال عليها عقب إعادة افتتاح الاقتصاد العالمي وانتشار عمليات التلقيح على نطاق واسع.

ولهذا شهدت غالبية الدول حول العالم ارتفاعًا غير مسبوق في معدلات التضخم، ولا سيما أسعار المواد الغذائية والطاقة. وما فاقم الأمر سوءًا الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 وما تلاه من عقوبات متصاعدة من الأطراف الدولية المنخرطة في الحرب.

تطور معدل التضخم

في ضوء ما سبق، كان لا بد لمصر أن تتأثر نظرًا لكونها مستوردًا صافيًا للنفط وأكبر مستورد للقمح، حيث شهدت البلاد انخفاضًا في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار يصاحبه ارتفاع في معدلات التضخم انطلاقًا من مبدأ «التضخم المستورد»، ولهذا سجل معدل التضخم

مستويات قياسية. وعلى الرغم من تباطؤ معدلات التضخم السنوية مؤخرًا، إلا أنه من المتوقع أن تتخطى المعدل المستهدف والمعلن من قبل البنك المركزي المصري البالغ 7% (± 2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2024. ويُمكن استعراض تطور معدلات التضخم منذ يناير 2023 وحتى يناير 2024 على النحو الآتي:

الشكل -٦ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

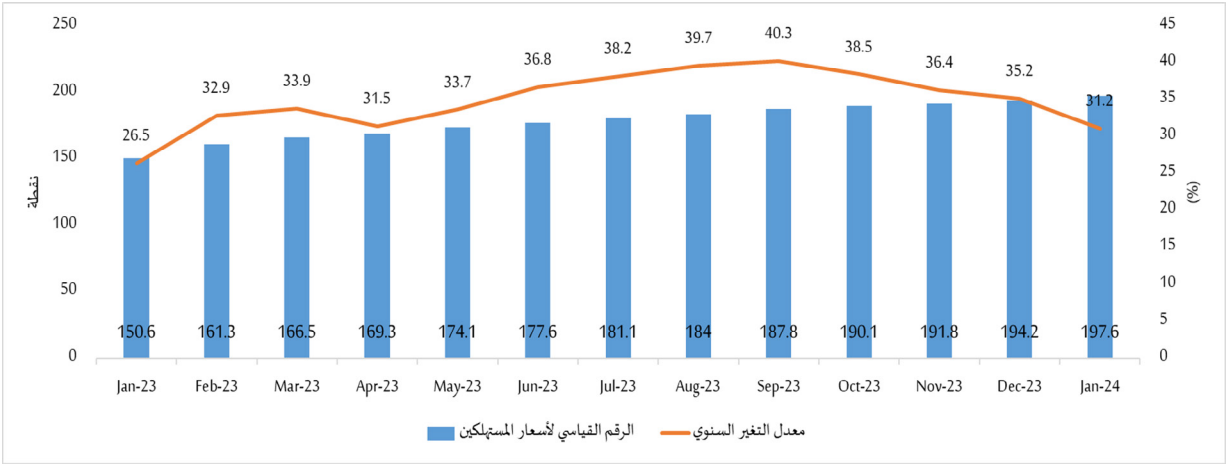

المصدر- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين.

يتبين من الرسم أعلاه أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بلغ 197.6 نقطة في يناير 2024 وذلك مقارنة مع 150.6 نقطة في يناير 2023، كما يوضح الرسم ارتفاع المؤشر شهريًا بشكل متتالي على مدار عام 2023 وحتى بداية عام 2024. جاء ذلك على الرغم من تباطؤ معدل التضخم السنوي إلى 31.2% مقارنة بنحو 35.2% في شهر ديسمبر 2023، وربما يرجع هذا التباطؤ إلى مقارنة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بمستوى مرتفع مسجل العام الماضي.

تحركات حكومية

وفي ظل ارتفاع معدل التضخم، عكفت الدولة المصرية بكافة مؤسساتها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة ارتفاع الأسعار، كما يتبين على النحو الآتي:

- **رفع سعر الفائدة:** يُنظر لأدوات التشديد النقدي كأحد الوسائل الفعالة لمواجهة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، وعلى هذا الأساس، قرر البنك المركزي المصري في اجتماعه الاستثنائي الأربعاء الموافق 6 مارس 2024 رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 600 نقطة أساس ليصل إلى 27.25%، 28.25% و27.75%، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 600 نقطة أساس ليصل إلى 27.75%.

وتعتبر هذه الزيادة الثانية على التوالي للفائدة خلال عام 2024، والزيادة الرابعة منذ عام 2023، حيث اتخاذ قرارات برفع سعر الفائدة ثلاث مرات مقابل الإبقاء عليها ست مرات منذ بداية عام 2023 وحتى فبراير 2024، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

	موعد الاجتماع	قرار الفائدة
1	فبراير 2023	تثبيت
2	مارس 2023	رفع
3	مايو 203	تثبيت
4	يونيو 2023	تثبيت
5	أغسطس 2023	رفع
6	سبتمبر 2023	تثبيت
7	نوفمبر 2023	تثبيت
8	ديسمبر 2023	تثبيت
9	فبراير 2024	رفع

- **الإفـراج عـن السـلع بالموانـئ:** وجـه رئيـس مجلـس الـوزراء المصـري «مصطفـى مدبولـي»، 4 مـارس 2024، بسـرعة الإفـراج عـن البضائـع المختلفـة فـي الموانـئ المصريـة، خاصـة السـلع الغذائيـة، والأدويـة، والأعـلاف، ومسـتلزمات الإنتـاج، وهـو مـا سيُسـهم فـي تـوازن الأسـعار وانخفاضهـا.

ويصـل حجـم السـلع المتراكمـة بالموانـئ إلـى 6.2 مليـار دولار تشـمل سـلع بتروليـة وغيـر بتروليـة، وتنقسـم السـلع إلـى 1.8 مليـار دولار مسـتلزمات إنتاج، و2.8 مليـار دولار مـواد بتروليـة، و170 مليـون دولار سـلع غذائيـة جاهـزة للاسـتهلاك، ونحـو 885 مليـون دولار سـلع غذائيـة للتصنيـع، والمتبقـي سـلع اسـتهلاكية وغيرهـا. وأكـدت مصلحـة الجمـارك المصريـة إلـى أنـه جـارٍ التنسـيق مـع البنـك المركـزي وباقـي الجهـات بهـدف سـرعة الإفـراج عـن البضائـع المتراكمـة تنفيـذًا للتوجيهـات الرئاسـية.

- **العمـل علـى زيـادة المـوارد الدولاريـة:** شـهدت الأسـواق المصريـة خـلال شـهرين فبرايـر ومـارس 2024 تدفقًـا ملموسًـا مـن المـوارد الدولاريـة عقـب الاتفـاق علـى مشـروع رأس الحكمـة فـي صفقـة تبلـغ قيمتهـا 35 مليـار دولار، وعقـب موافقـة صنـدوق النقـد الدولـي علـى زيـادة قيمـة قـرض مصـر إلـى 8 مليـارات دولار مـن ثلاثـة مليـارات دولار، كان قـد تـم الاتفـاق عليهـا فـي ديسـمبر 2022، بمـا سيسـمح للحكومـة المصريـة بالتقـدم للحصـول علـى قـرض إضافـي بقيمـة 1.2 مليـار دولار مـن صنـدوق الاسـتدامة البيئيـة التابـع لصنـدوق النقـد الدولـي، ليصبـح المجمـوع الكلـي نحـو 9.2 مليـارات دولار.

- **قـرارات صارمـة:** أصـدر رئيـس مجلـس الـوزراء «مصطفـى مدبولـي» قـرارًا فـي ديسـمبر 2023 ينـص علـى اعتبـار 7 سـلع وهـي: زيـت الخليـط، والفـول، والأرز، واللبـن، والسـكر، والمكرونـة، والجبـن الأبيـض، مـن

المنتجات الاستراتيجية في تطبيق حكم المادة (8) من قانون حماية المستهلك الصادر برقم 181 لسنة 2018، التي تحظر حبس تلك السلع والمنتجات عن التداول سواء من خلال إخفائها، أو عدم طرحها للبيع، أو الامتناع عن بيعها أو بأي صورة أخري، وذلك لمدة ستة أشهر تبدأ من تاريخ العمل بهذا القرار، أو لحين اشعار آخر أيهما أقرب.

- **مبادرة خفض الأسعار:** أطلق مجلس الوزراء أكتوبر 2023 مبادرة خفض الأسعار حيث تم التوافق على خفض أسعار 7 سلع أساسية من 15 لـ 25%؛ تشمل قائمة السلع: «السكر – الزيت- العدس- الفول- الألبان – الجبن- المكرونة»، بالإضافة إلى الدواجن والبيض حققت المبادرة بعض النجاحات في تحقيق الأهداف التي وضعتها فهي فرصة للتخفيف من العبء المالي على المواطنين ودعم الاقتصاد الوطني. على الرغم من التحديات التي تواجه المبادرة، فإنها تظل خطوة إيجابية نحو تحسين الوضع الاقتصادي في مصر.

- **دعم السلع التموينية:** رفعت الدولة من دعم السلع التموينية في المخصصات الموجهة للدعم في الموازنة الجديدة 2023 /2024 إلى 451.7 مليار جنيه مقارنة مع 331.2 مليار جنيه في الموازنة الحالية 2022 /2023 بزيادة بلغت نسبتها نحو 36%، وقد حظيت 5 هيئات اقتصادية بالزيادة الحاصلة في الدعم بالموازنة الجديدة.

- **إنشاء أول بورصة سلعية:** تم إنشاء البورصة السلعية في مصر في عام 2020 بهدف تنظيم وضبط الأسواق، وتوفير قدر من الحماية لصغار المزارعين والمنتجين عن طريق جمع إنتاجهم وتصنيفه وإتاحتها على كافة المتعاملين على منصة البورصة في شكل سوق منظم على النحو الذي يساهم في زيادة القدرة التنافسية لصغار المزارعين والمنتجين.

وبـدأت بورصـة السـلع عملهـا بشـكل رسـمي فـي نوفمبـر 2022 ويوجـد بهـا تسـعة سـلع متداولـة هـي؛ القمـح، والـذرة الصفـراء، والـذرة، والسـكر، وفـول الصويـا، والنخالـة، والملـح، وسـبائك الذهـب والفضـة، كمـا يتـداول عبرهـا 500 شـركة مصريـة. وحققـت «البورصـة السـلعية - مصـر» منـذ تأسيسـها حتـى الآن طـرح حوالـي 105 ملاييـن طـن مـن خلال 9 منتجـات بقيمـة 19 مليـار جنيـه، فيمـا تسـتهدف طـرح 3 سـلع جديـدة خلال 2024.

ختامًـا، فـي ظـل الأزمـات التـي تشـهدها السـاحة الاقتصاديـة العالميـة، تعتبر هـذه القـرارات متوافقـة مـع سياسـة الدولـة التـي تهـدف إلـى تخفيـف الأعبـاء عـن المواطنيـن المصرييـن، إلا أنهـا لـن تعتبـر كافيـة إلا فـي حالـة تشـديد الرقابـة علـى الأسـواق ومنـع التجـار مـن رفـع الأسـعار لمسـتويات غير مبـررة، خاصـة فـي ظـل تحريـر سـعر الصـرف والقضـاء علـى السـوق الموازيـة، التـي كانـت أحـد العوامـل المسـاهمة فـي ارتفـاع المسـتوى العـام للأسـعار.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg